أثر الشمول المالي في رفع مستوى المعيشة في مصر في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) دارسة مقارنة – باستخدام البانل داتا

د. آمال إسماعيل محمد يوسف

مدرس بكلية التجارة بنات – جامعة الأزهر

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر محددات الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار في كل من مصر، والسعودية، والهند، والامارات، وقطر، والأردن، وتونس، الجزائر، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) اعتمدت الدراسة علي البيانات المقطعية بناء على وفقا لبيانات World Bank Global Findex، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هذه العلاقة في الأجل الطويل لذا تم تطبيق نموذج انحدار المربعات الصغرى المُعدل FM-OLS ، وقد شملت الدراسة المؤشرات التالية مثل عدد ماكينات الصرف الآلي، لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ وعدد حسابات الودائع في البنوك التجارية لكل الف فرد بالغ وعدد فروع البنك التجاري، الودائع خارج البنوك كنسبة من الناتج الحلي الإجمالي، القروض خارج البنوك التجارية، وأخيرا عدد شركات التأمين، قد توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لعدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد شركات التأمين على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حيت كان تأثير باقي المتغيرات سالبه. وان هذه العلاقة لها تأثير على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج FMOLS، بانل داتا.

Abstract:

This paper aims to study the impact of the determinants of financial inclusion on the average per capita GDP at current prices in dollars in Egypt, Saudi Arabia, India, UAE, Qatar,

Jordan, Tunisia, and Algeria, during the period (2004-2021). The study relied on data Cross-sectional Panel Data from the World Bank Global Findex, the study also aimed to identify the effect of this relationship in the long term, we applied FMSLO Model, we used the number of automated teller machines, per 100 thousand adults, The number of deposit accounts in commercial banks per 1,000 adults, the number of commercial bank branches, deposits outside, loans outside commercial banks, and finally the number of insurance companies, the study found a positive impact on the number of ATMs and the number of insurance companies On GDP per capita, while the effects of other variables was negative. And that relationship has a long-term impact.

Keywords: Financial inclusion, GDP, FMOLS Model, Panel Data.

المقدمة:

يعتبر الشمول المالي أحد الموضوعات الحديثة المهمة التي ظهرت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية، فمنذ ذلك الوقت أصبح الشمول المالي من القضايا الرئيسية في مجتمع اليوم. أجندة السياسة الدولية، ومؤتمرات القمة الوطنية (مجموعة العشرين) ، (Al-Chahadah et al., 2020)، وقد إعتبر البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولي أن الشمول المالي امتدادا لبرامج الخصخصة وتخفيض ميزانيات الدولة للإنفاق العام (هردو، ٢٠١٨) ومنذ ذلك الحين اتخذ العالم اليوم تحركًا سريعًا نحو المزيد من القوة المصرفية والسيطرة والهيمنة، خاصة مع إعلان البنك الدولي عن هدفه في ان يصل عدد المستفيدين من الشمول المالي نحو مليار شخص بالغ حول العالم (كامل، ٢٠٢١).

يرجع اهتمام تلك المؤسسات الدولية إلى التأثيرات الإيجابية للشمول المالي والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فضلا عن التنمية المستدامة لذا

تسارعت الكثير من دول العام لوضع المزيد من الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها الوصول لمستويات عالية من الشمول المالي (بلحرش et al., 2022).

ويكمن الهدف في برنامج الشمول المالي على المستوى المحلي وجود حساب مصرفي لكل أسرة في واحد أو أكثر من المؤسسات المالية، ويضمن الشمول المالي بداية وجود حد أدنى من التدابير والإجراءات التي تيسر عمل حسابات توفير أو حسابات بنكية بدون تعقيدات ثم يتطور الأمر لأعمال أخرى أكثر دقه وتعقيدا، ولا يعني وجود حسابات مصرفية مؤشر دقيقاً لتحقيق الشمول المالي، بل أن هناك مستويات متعددة أخرى لتحقيق الشمول المالي يُطلق عليها مؤشرات الإدماج مثل خدمات التأمين، والتحويلات البنكية والائتمان المصرفي والودائع المصرفية الودائع والائتمان والمدفوعات والتحويلات وخدمات التأمين(Nandru et al., 2016)

وقد عاني الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة من تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن نقص في المعروض المالي وخاصة من النقد الأجنبي، مع إنخفاض مستويات الدخول لفئة غير قليلة من الشعب المصري، وتزايد معدلات الفقر، لذا كان على الحكومة المصرية تبني فكرة الشمول المالي وأن يصبح أحد أهم أهداف رؤية ٢٠٣٠ (Ghebrial, 2019b)، وقد وضع البنك المركزي المصري العديد من التعليمات والتوجيهات التي من شأنها رفع مستوى الشمول المالي في مصر لما له من تأثيرات اجتماعية واقتصادية كثيرة فيمكن من خلال الشمول المالي القضاء على الفقر، ورفع مستوى المعيشة، وتحسين مستويات الدخول، وذلك من خلال تحفيز عملية الإقراض والاقتراض، وتقليص مخاطر الشمول المالي الأمر الذي يُشجع جميع فئات المجتمع (البكل et al., 2022)، ولما كان هدف الحكومة المصرية هو رفع مستوى دخل المواطن المصري وتوفير حياة كريمة كان لابد من التعرف على أثر الشمول المالي بأبعاده المختلفة على متوسط دخل الفرد في مصر وأي من هذه الأبعاد أكثر تأثيرا على دخل الفرد، وهل العلاقة بين تلك الأبعاد وبين متوسط دخل الفرد علاقة طويلة الأجل أم قصيرة الأجل

إشكالية الدراسة: تتسابق دول العالم عامة ودول العالم العربي خاصة للارتفاع في مستوى الشمول المالي، وعلى الرغم من رغبة العديد من الدول تحقيق مستوى متقدم من الشمول المالي إلا إن هناك اختلاف واضح في المستوى المتحقق في كل دولة، ذلك لتنوع العقبات التي تواجه كل دولة من الدول محل الدراسة في تقديم خدمات مالية متقدمة في إطار الشمول المالي، ومن أهم هذه العقبات إنخفاض مستويات الادخار، انخفاض مستويات الدخول في العديد من الدول نتيجة إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع تكلفة فتح الحسابات البنكية، عدم رغبة شعوب تلك الدول في الحصول على القروض، إما لأسباب دينية أو لعدم القدرة في الاستمرار لدفع الأقساط، فضلا عن ضعف ثقافة سداد تلك القروض، وعلى الرغم من سعى مصر بخطى متسارعة نحو التحول الرقمي، الا انها في مكانة متواضعة بالمقارنة بغيرها من الدول المحيطة، لذا لابد من التعرف على وضع مصر مقارنة بالدول المجاورة او الدول التي تقع في نفس مستوى الفئة الدخلية، و ما هو أثر محددات الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهل طبيعة هذا الأثر تمتد للأجل الطويل أم أنه قصير الأجل.

أهمية الدراسة: أصبح الشمول المالي أحد أهم أولويات صانعي القرارات والسياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم، بل اعتبرت مجموعة العشرين الشمول المالي العامل الرئيسي في الوقت الراهن لدفع عجلة التنمية، الأمر الذي شجع ما يقرب من ٣٠ دولة بسرعة إعداد استراتيجيتها الوطنية للإسراع في الإصلاح المالي، وابتكار خدمات ومنتجات مالية، والعمل على توصيلها لكافة فئات المجتمع وخاصة الفقيرة منها، بتكلفة معقولة وفي وقت مناسب، وكان من بين هذه الدول مصر والتي أصحبت تُعاني في الفترة الأخيرة من إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدهور في مستويات دخول الأفراد، لذا كان لابد من التعرف على أثر الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المجلي الإجمالي مقارنة بالدول محل الدراسة، وهل هذا الأثر يمتد للطويل أم ان هذا الأثر يقتصر على الاجل القصير.

هدف الدراسة :اتبعت الدول محل الدراسة مصر، الهند، السعودية، الأردن، تونس، قطر، الإمارات، والجزائر خطوات هامة لتحقيق الشمول المالي وفقاً للتوجهات الدولية للبنك الدولي ومجموعة العشرين G20، ومن ثم تهدف الدراسة

التعرف على مستوى الشمول المالي في مصر مقارنة بالدول محل المقارنة، كما تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الشمول المالي على متوسط دخل الفرد في الدول محل الدراسة، أيضاً تهدف الدراسة إلى التعرف درجة التكامل بين متغيرات الدراسة وهل هذه العلاقة تقتصر على الأجل الطويل أم فقد يظهر تأثيرها على الأجل القصير، وذلك خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠٢١).

تساؤلات الدراسة: في إطار إشكالية الدراسة التي تم عرضها ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، **ما هو موقف مصر بالنسبة لدول محل الدراسة؟، ما هو أثر الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول محل الدارسة؟، وهل العلاقة بين متوسط نصيب الفرد وبين الشمول المالي علاقة تظل على المدى الطويل أم أن أثرها يقتصر على الأجل القصير؟".**

وعلى ضوء هذا التساؤل تنبق عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

١-ما المقصود بالشمول المالي ومحددات الشمول المالي؟

٢-ما هو وضع مصر بين الدول محل المقارنة في تحقيق الشمول المالي خلال فترة الدارسة؟

٣ - هل للشمول المالي أثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

٤ - هل العلاقة بين الشمول المالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل أم في الأجل القصير؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي " أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي؟، وأن هذا التأثير يستمر في الأجل الطويل".

منهجية الدراسة:

الواقع أنه للتحقق من فرضيات الدراسة اتبع الباحث عدة أدوات من التحليل الإحصائي الوصفي، فللتحقق من وضع مصر بين الدول محل الدراسة تم استعراض مجموعة من البيانات والرسوم البيانية لمعرفة ما حققته مصر في إطار سعيها للتحقيق الشمول المالي مقارنة بالدول محل الدراسة (مصر، الأردن، قطر، الإمارات، الهند، السعودية، تونس،

الهند)، كما اتبعت الدراسة استخدمت الدراسة في تحليلها على السلاسل الزمنية Panel Data خلال الفترة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠)، حيث يُستخدم هذا النوع من البيانات عند تقارب الأثار المتوقعة لمتغيرات الدراسة بين مجموعة من الأفراد أو الأشخاص أو الدول، ويقصد بالبيانات المقطعية بأنها مجموعة من المشاهدات التي تتكرر لدى مجموعة من الإفراد خلال عدد من الفترات الزمنية، لذا لإنها تجمع بين خصائص كل من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية آنياً، حيث تجمع بين سلوك عدد من الوحدات خلال فترة زمنية مُعنية وبين سلوك تلك الوحدات عبر الزمن.

حدود الدراسة:

١. الحدود الزمنية: ركزت الدراسة على الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٢. الحدود المكانية: استخدمت الدراسة مجموعة من الدول التي تتقارب مع مصر وفقا لعدة معايير:

-قد تم اختيار كل من تونس والجزائر والهند والأردن حيث إنها دول تقع في نفس مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط.

-كما تم اختيار كل من السعودية وقطر والإمارات لأنها بجانب العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تلك الدول، تقع في نفس المنطقة الجغرافية وهي الشرق الأوسط فضلا عن تشابه العادات والتقاليد والديانة.

٣- الحدود البشرية: تشمل الدراسة الأفراد البالغين الذين يتجازون ١٥ سنة بما يتوافق مع بيانات البنك الدولي.

الدارسات السابقة:

اهتم كل من جوكان و (Jukan & Softic, 2016) بدراسة الشمول المالي عبر الدول النامية مقارنة بدول العالم المتقدم، فقد اهتم بدراسة تبحث في المناطق النامية (شرق وجنوب ووسط آسيا، اللاتينية أمريكا وأفريقيا جنوب الصحراء والغرب، ودول البلقان) وذلك لأن هذه الدول هي الأكثر عرضة لعملية الإقصاء المالي، معتمدا في ذلك على دول، بالاعتماد على البيانات الثانوية من المؤشر العالمي Findex، توصل إلى إنخفاض مستوى الشمول المالي في تلك المناطق.

سلط شاتوفيردي (Chaturvedi, 2016) الضوء في هذه الورقة على بعض الدراسات التي تناولت الشمول المالي على المستوى الدولي والمحلي، وما هي العوامل التي تؤثر على الشمول المالي؟، وما هي العوامل التي تعيق انتشاره دولياً ومحلياُ؟، وقد أظهرت النتائج بعض الدراسات قد ركزت على العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، كما توصلت إلى وجود نوع من الاقصاء في الدول ذات متوسطات دخول مُنخفضة لأنها لا تستطيع الوصول بشكل كافٍ الى المؤسسات المالية.

-دراسة (Nandru et al., 2016) والتي هدفت إلى اختبار تأثير امتلاك حساب مصرفي واستخدام الخدمات المصرفية كمحددات للشمول المالي في إقليم بونديشيري في الهند، واستخدم الباحث منهجية التحليل الإحصائي الوصفي؛ فقد تبنى نموذجا اعتبر فيه امتلاك حساب مصرفي متغير تابع، بينما أعتبر كل من الجنس والعمر والدخل والمستوى التعليمي والمكانة الوظيفية متغيرات مستقلة، وطبق الباحث أسلوب الاستبانة، توصل الباحث إلى أن مستوى الدخل والتعليم يمتلكان تأثيراً كبيراً على الشمول المالي والذي عبر عنه الباحث بامتلاك واستخدام الحساب المصرفي. كما حاول ناندرو (Nandru & Rentala, 2019)، تحليل جانب الطلب في الشمول المالي: تحليل جانب الطلب لقياس الشمول المالي ودراسة تأثيره على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات القبلية البدائية (PTGs) في الهند، فقد اعتمد الباحثين بتحليل العامل الاستكشافي لتحديد الشمول المالي في عينة مكونة من ٥٢٠ عائلة، تنتمي لتلك المجموعات القبلية البدائية، وذلك باستخدام تحليل عامل استكشافي، يتم تحديد أبعاد الشمول المالي لعينة من ٥٢٠ عائلة تنتمي إلى PTGs في الهند. في الخطوة التالية، تم استخدام اختبار الدقة والصلاحية لتحديد أبعاد الشمول المالي، كذلك دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة من خلال تحليل العوامل المؤكدة باستخدام تحليل الهياكل اللحظية. أخيرًا، كما طبق الباحثين نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) لاختبار العلاقات الافتراضية، وقد توصلت الدراسة إلى خمسة أبعاد لقياس الشمول المالي من منظور جانب الطلب. الأبعاد هي كما يلي: القرب المادي، والتوافر، وسهولة الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف والاستخدام. وقد وجد أن

هذه العوامل تمثل الأبعاد المختلفة للشمول المالي، والتي لها تأثير كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين.

دراسة (Avom et al., 2021)، والذي تناول قياس الشمول المالي في الدول الأفريقية، فقد حاولت هذه الورقة تقديم مؤشر للشمول المالي يشمل ٣٧ دولة أفريقية للفترات (٢٠١١، و٢٠١٤، و٢٠١٧)، شمل هذا المؤشر المالي الأربعة: الوصول، والاختراق، والاستخدام، والحواجز، ولعل أهم ما يُميز هذا المؤشر بمتغيرات كلية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعليم، والجودة المؤسسية، والاستهلاك. وقد تمكن الباحثون من خلال هذه الورقة بالتوصل إلى مؤشر قوي وقابل للمقارنة بين الدول، وقد حاول)بوزانة &حمدوش(2020 ,التعرف على أثر التحول الرقمي في كينيا تحديدا في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال استعراض وتحليل مجموعة من المؤشرات الواردة في قاعدة البيانات العالمية عن الشمول المالي (Findex) التي تتعلق بخدمة الهاتف المحمول(M-Pesa)، وقد خلصت الدراسة إلى فاعلية التجربة الكينية في تحقيق الشمول المالي والتوسع في نطاق الشمول المالي من خلال الهاتف المحمول، كما أوضحت بيانات الشمول المالي الوارده في قاعدة بيانات البنك الدولي توضح مدى عمق وتقدم الشمول المالي التي حققته السلطات الكينية متمثلة في القطاع المالي، وأوصت الدارسة بضرورة السعي الحثيث في الإصلاحات البنكية تماشياً مع مستحدثات الصناعة المصرفية الدولية، خاصة تلك التي تختص بالتكنولوجيا المالية Fintech، ومن الدارسات التي حاولت التعرف على مستوى الشمول المالي في كينيا دراسة (بلحرش et al., 2022) ولكنه اختلف عن الدراسة السابقة في أنه اتبع المنهج التحليلي الوصفي في استعراض مؤشرات الشمول المالي في كينيا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)، وتوصل الباحث إلى وصول كينيا إلى مستوى لا بأس به من الشمول المالي وقد اتضح ذلك من خلال انخفاض نسبة الإقصاء المالي من ٣٨.٣% في عام ٢٠٠٣، إلى ١٧% في عام ٢٠٢٠، ويعود هذا النجاح من وجهة نظر الباحث إلى إتاحة الهاتف النقال (M-PESA).

دراسة (لوزري، ٢٠٢١) , والتي تحمل عنوان" واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه – دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، فباستخدام المنهج التحليلي بالاستعانة من مجموعة من الأشكال لتوضيح مستوى الشمول المالي للتوصل إى أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار القطاع المالي في مجموعة من الدول العربية وتوصلت الدراسة إلى تدني مستواه في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي

ومن الدراسات التي تناولت دراسة الشمول المالي وتأثيره على الأداء المالي في الأردن دراسة (Al-Chahadah et al., 2020)، فقد حاول الباحث بالتعاون مع آخرون قياس أثر الشمول المالي على أداء البنوك الأردنية المالي المندرجة في سوق عمان المالي، وبالاعتماد على بيانات الشمول المالي المنشورة عالمياً، وباستخدام تحليل الانحدار البسيط بين مؤشرات الشمول المالي والعائد على أصول تلك البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية وإن كانت بدرجات متفاوتة بين مؤشرات الشمول المالي (الخدمات المالية، والمشاريع متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم، وغيرها من المؤشرات المالية)، وعوائد الأصول المالية للبنوك المدرجة في سوق المال الأردني، وقد أوصت الدراسة بأهمية إعداد إستراتيجية مستقبلية لابتكار وسائل لتوصيل الخدمات والمنتجات المالية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية اللازمة للخدمات المالية.

ومن خلال استطلاع رأي عملاء المصارف التجارية في الجزائر حاولت الباحثة حدة بوتبينة(بوتبينة، ٢٠١٨) في ورقتها التي تحمل عنوان " أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية"، وقد غطت أسئلة الاستبانة ابعاد الشمول المالي المتمثلة في وصول العملاء للخدمة المالية واستخدامها، وجودة الخدمات المُقدمة للعملاء، والميزة التنافسية، وزعت الباحثة الاستبانة على ٣٧٧ فرداً، وقد توصلت الباحثة إلى أن أبعاد الشمول المالي فسرت ما يقرب من ٨٤% من التغيرات في الميزة التنافسية للبنوك التجارية، وقد استحوذ البعد الخاص بجودة الخدمة بمفرده ٦٩% من التأثير الكلي على الميزة التنافسية.

وقد تعددت الدراسات التي تناولت الشمول المالي في مصر؛- فهناك دراسة)الشاعر &السيد(2021 , و (بلحرش et al., 2022)، (هردو، ٢٠١٨)، و (Ghebrial, 2019a)، و (Rashdan & Eissa, 2020)(البكل et al., 2022)، و (Hussein, n.d.)، و)هاشم &حمدي(2020b , (العز et al., 2021)، و)بدر &محمد(2019 , ، و)هاشم &حمدي)(2020a ,محمود &أمين(2020 , وقد عالجت هذه الدراسات جانب الشمول المالي في مصر والعوامل التي تؤثر فيه من جانب الطلب والعرض اعتمادا على قاعدة البيانات الدولية World Bank's Global Findex التي أصدرها البنك الدولي عام ٢٠١٧، حيث غطت الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧م، وكانت هذه الدراسات في غالبها الأعم تعتمد في منهجيتها على التحليل الوصفي باستعراض مجموعة من الرسوم البيانية، ومن الدراسات التي استخدمت نماذج إحصائية؛ دراسة عبير رشدان ونورة عيسى(Rashdan & Eissa, 2020) دراسة الشمول المالي في مصر من منظور مختلف، فقد حاولت الباحثتين دراسة تأثير الجنس والتعليم ومستوى الدخل على الشمول المالي مستخدمة بذلك المتغيرات الوهمية، وقد توصلت انه لا يختلف الشمول المالي باختلاف الجنس في حين يتأثر الشمول المالي بمستوى الدخل، فالفئات الغنية هي أكثر الفئات اهتماما بالشمول المالي، في حين تعتبر الفئات الفقيرة من أكثر الفئات إقصاء من الشمول المالي، كذلك من الدراسات القياسية للشمول المالي في مصر دراسة أحمد سعيد البكل ٢٠٢٠(البكل et al., 2022) الذي حاول قياس أثر مؤشرات الشمول المالي كالعمق المالي، والإتاحة المالية، والاستخدام المالي على معدل النمو الاقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة)هاشم &حمدي(2020a , والتي تحمل عنوان " قياس أثر الشمول المالي في رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي (الحالة المصرية نموذجاً)، فقد هدفت الورقة البحثية في الإجابة على التساؤل التالي ؛" هل هناك أثر إيجابي للشمول المالي على تفعيل ورفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي"، وباستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لبعض المؤشرات والرسوم البيانية وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي في رفع كفاءة برنامج الضمان الاجتماعي، والذي استخدم مجموعة من المتغيرات منها: نسبة الفقر، ومعامل

جيني، و الإنفاق الحكومي، و نسبة الادخار المحلي للناتج، صافي الائتمان، ونسبة التأمين للسكان. كما حاول حسن محم)محمود &أمين(2020 , في هذه الدراسة التي تحمل عنوان" أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي"، قامت الدراسة بالإجابة على سؤالين أساسيين وهما؛ ما هو تأثير التعاملات مع البنوك على النمو الاقتصادي؟، بينما تضمن السؤال التالي ما مدى العلاقة بين العمق المالي وتخفيض معدلات الفقر في مصر؟، وقد توصلت الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل توجد علاقة توازنيه بين مؤشرات الشمول المالي (المتمثل في الودائع البنكية) والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج ARDLبينما في الأجل القصير توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي (القروض المستحقة على القطاع للبنوك التجارية، والودائع الادخارية في البنوك التجارية، وعدد ماكينات الحاسب الألي، ومتوسط دخل الفرد ، أيضاً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلص مستويات الفقر مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين مؤشرات الشمول المالي الثلاث.

ونلخص مما سبق أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت الشمول المالي في دول مختلفة وبشكل فردي (سواء في قطر، الأردن، السعودية، الجزائر، كينيا، مصر .....، أو حتى مجموعة من الدول الأفريقية، وقلت الدراسات التي تناولت مقارنة الدول العربية، في حين حاولت الدراسة قياس مستوى الشمول المالي في مصر مقارنة بعدد من الدول العربية والاسيوية التي تقع في نفس الفئة الدخلية، فيما عدا السعودية والإمارات وقطر التي تقعان في الفئة الدخليه العالية ولكن لها نفس العادات الدينية والتي قد تكون عائقاً في انتشار الشمول المالي، كما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها استخدمت البيانات المقطعية Panel Data، في تحليل اثر الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تنوعت المؤشرات لتعبر عن كافة ابعاد الشمول المالي، بحيث تضمنت (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد شركات التأمين، عدد القروض خارج البنوك التجارية، عدد فروع البنوك التجارية، عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية لكل ألف فرد بالغ

)، وإن كانت دراسة حسين أمين محمد محمود قد استخدمت نموذج ARDLلقياس الأثر الطويل للشمول المالي على النمو الاقتصادي مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا إنه استخدم مؤشر عدد المصارف للبنوك التجارية كمؤشر للشمول المالي، في حين اشتملت الدراسة الحالية على عدة مؤشرات للشمول المالي تعكس أبعاده المختلفة. الفترة الزمنية للدراسة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠ اعتمادا على بيانات البنك الدولي Globalامتدت الفترة الزمنية حتى شملت ٢٠٢١، في حين الدراسات الأخرى اقتصرت حتى عام ٢٠١٧، فالفرق في الفترة الزمنية قد يعكس مدى نجاح السياسات التي اتبعتها كل دولة في تحقيق الشمول المالي.

تقسيم الدراسة: تقسمت الدراسة بعد المقدمة إلي ثلاث أقسام؛ القسم الأول يتناول مفهوم الشمول المالي، وأهميته، وأبعاده، في حين استعرضنا في الجزء الثاني موقف مصر في تحقيقها للشمول المالي مقارنة بالدول محل الدراسة (الجزائر، الأردن، تونس، السعودية، الامارات، قطر، الهند)؛ وناقش الجزء الثالث قياس أثر الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا الخاتمة والتوصيات.

١-الشمول المالي (مفهوم، وأهداف، وأهمية، وأبعاد)

تعددت تعريفات الشمول المالي من قِبل الهيئات والمؤسسات الدولية، وفيما يلي بعض هذه التعريفات، وفيما يلي توضيح بعض من هذه التعريفات:

-تعريف مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي والذي يتمثل في تسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والثرية، ولتوفيرها بطريقة عادلة وشفافة وبتكلفة معقولة.(بلحرش et al., 2022).

-بينما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): للشمول المالي على إنه عملية تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها، بطريقة مناسبة في الوقت والسعر المطلوب في مجتمعات مختلفة، ويعتمد ناتج الطبقة على طرق أساليب مبتكرة وحديثة لتحسين الرفاهية المالية والاقتصادية على جميع مستويات المجتمع.)الشاعر &السيد(2021 ,

في حين ركز البنك الدولي في تعريفه للشمول المالي على قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من فوائد المنتجات المالية بصورة تناسب احتياجاتهم. (Jukan & Softic, 2016)، كما أوضح البنك الدولي المقصود بالشمول المالي في موقعه الرسمي كما يلي:" يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة"(World, n.d.).

حاول تحالف الشمول المالي تعريف الشمول المالي أخذاً في الاعتبار الأبعاد الأربعة للشمول، فعبر عنه بأنه " الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها تلك الخدمات بتكلفة معقولة من قبل جميع شرائح السكان لتلبية احتياجاتهم"، فقد راعى في التعريف بعد الوصول (أي التوافر والقرب المادي للخدمات المالية)، بالإضافة للاستخدام المتكرر والمنتظم للخدمات المالية، ومدى جودة هذه الخدمات (Alliance for Financial Inclusion, 2013)

-وأخيراً، عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي بأنه وجود إمكانية لكل فرد من أفراد المجتمع أو مؤسسة أو شركة القدرة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تتناسب واحتياجاتهم وقدراتهم المادية"، وقد أوضح البنك المركزي هذه الخدمات المالي مثل الحسابات البنكية، وخدمات الدفع والتحويل، والإقراض والاقتراض، بالإضافة إلى التأمين، وقد أوضح البنك المركزي أن تلتزم المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك والمؤسسات البريدية وشركات التمويل الصغير والمتناهي في الصغر (هردو، ٢٠١٨).

وبناء على ما سبق يمكن القول أنه لا يوجد تعريف مُحدد أو مُوحد للشمول المالي، ولكن كل هذه التعريفات تدور حول مدى إمكانية توافر التمويل، أو تقديم خدمات المصرفية بأسعار وأوقات مناسبة لكافة فئات المجتمع خاصة الفئات المستبعدة و المحرومة من الحصول على تلك الخدمات مثل النساء والفئات محدودة الدخل بتكلفة معقولة، وأنه ليس الغرض من الشمول المالي هو الحصول على تلك الخدمة فقط، ولكن يجب أن يفهم جميع أفراد المجتمع معنى امتلاك حساب مصرفي وكيفية

استخدامه في سداد المدفوعات على أن يكون ذلك بشكل منتظم ومُتكرر، ومن أهم الخدمات المالية المطروحة لتحقيق الشمول المالي وجود حسابات مصرفية كما سبق أن ذكرنا، أوعية ادخارية توفر دخول تدفقات نقدية للأسر الفقيرة، إمكانية تسهيل تحويل الأموال سواء بين الأفراد الدولة الواحدة أو بين الدول بعضهم ببعض، القروض بمختلف أنواعها وأحجامها أو حتى السحب على المكشوف، أخيراً التأمين سواء أكان تأمينا على الحياة أو غير ذلك.

١-٢ أهداف الشمول المالي:

منذ أن أصبح الشمول المالي محل اهتمام من قِبل الكثير من الحكومات والتي أصبح شغلها الشاغل هو بناء تحالفات بين السلطات والمؤسسات المالية في محاولة لإيجاد آلية عمل موحده لرفع المزايا لتي يُمكن أن تجنيها الدولة من الشمول المالي، وفيما يلي أهم أهداف الشمول المالي: أولاً-نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع وطبقاته المختلفة، بحيث يتم التعرف على المنتجات والخدمات المالية التي تتيحها المؤسسات المالية والمصارف وشركات التمويل، على أن تكون هذه الخدمات مُتاحة لكافة أفراد المجتمع؛(قاسي يسمينة، ٢٠٢٢)؛ **ثانياً**-العمل على توصيل تلك الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع، بحيث يُمكن أن تُساهم في رفع مستوى ومعيشتهم، وتحسين مستويات دخولهم؛ تعزيز ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر (Anand & Chhikara, 2013)؛ **ثالثاً**-زيادة فرص مشاركة المرأة في الاقتصاد من خلال المشروعات التي تُدار من المنزل، الأمر الذي يُساهم في دمج فئات المجتمع المختلفة(Kanther & Nagabhushan, 2012)؛ رابعاً-العمل على إدارة المخاطر المالية مع خلال رفع معدلات الحماية على أموال المودعين، وفي المقابل فرض عقوبات صارمة على المتلاعبين بأموال الأفراد في البنوك أو المؤسسات المالية(أبو العز، نهله، ٢٠٢١)؛ خامساً -زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية للدولة، وكذلك تمكين الدولة من استغلال الموارد المالية المتاحة في الدولة.(هردو، ٢٠١٨).

١-٣: أهمية الشمول المالي:

تتنوع أهمية الشمول المالي فهناك الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية؛ أما عن الأهمية الاقتصادية للشمول المالي فتكمن في توسعة دائرة الخدمات المالية والتي أصبحت تتم عن طريق التليفونات المحمولة، أو عدد ماكينات الصرف الآلي، كذلك تظهر تلك الأهمية في توفير الدعم المالي للمشروعات المتناهية في الصغر والمشروعات التي يُمكن أن تديرها المرأة من المنزل (Ghebrial, 2019b)، وعن الأهمية الاجتماعية للشمول المالي فتتمثل في دمج الفئات المقصاه من الشمول المالي سواء أكانت تلك الأسباب راجعة للتكلفة أو بعد المكان، إمكانية توفير التمويل لأغراض اجتماعية كالتعليم أو العلاج أو السفر ودمج المرأة التي كانت مُعرضة للتهميش؛ وعن الجانب المالي فيتضمن تعزيز الشمول المالي الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية، من خلال دمج فئات لم تكن مُدرجه من قبل، (شنبي et al., 2018). يُمكن للشمول المالي يُقلل من مستوى الفساد المالي وإحكام سيطرة الدولة على التعاملات المالية والبنكية، فقد أدى التعامل باستخدام البصمة الإلكترونية في المدفوعات والتحويلات البنكية إلى تقليل نسبة التسرب في المدفوعات للأموال المُخصصة للمعاشات التقاعدية، فعندما اتبعت الهند نظام البصمة الإلكترونية للمدفوعات انخفضت نسبة التسربات من أموال المعاشات بحوالي ٤٧%(Bhanot et al., 2012)، وأخيراً، يمكن أن يساعد الشمول المالي على إدارة المخاطر المالية توفير الغطاء المالي من خلال جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب المتواجدين في الأماكن البعيدة في أوقات الطوارئ وقد يُشجع ذلك إلى دعم الاستقرار المالي والتعليم المالي والتنمية المحلية (Jukan & Softic, 2016).

١-٤ أبعاد الشمول المالي: بعد استعراض المفاهيم المختلفة للشمول المالي وجدنا أنها لا تركز على جانب واحد فقط وهو مزودي الخدمات المالية (جانب العرض)، ولكنه يشمل متلقي الخدمة (جانب الطلب)، وعلى هذا فإن ابعاد الشمول المالي تتضمن أبعاداً تختص بجانب العرض و، وأبعاد أخرى تتعلق بجانب الطلب، ويُعبر الشكل البياني التالي عن أبعاد الشمول المالي:

أولاً: الأبعاد التي تُعبر عن جانب العرض:

١- **الاختراق:** يُقصد بالاختراق هو إمكانية الوصول أي يُعبر عن مدى إمكانية وصول الخدمات المالية لجميع انحاء البلاد، وهو ينقسم إلى اختراق ديمغرافي واختراق جغرافي؛ أما عن الاختراق الديمغرافي فيقاس بمدى انتشار البنوك بين الأشخاص، ويُعبر عنها بعدد ماكينات الصرف الآلي لكل ألف شخص، وعدد البنوك التجارية لكل الف شخص، وعادة ما يوفر صندوق النقد الدولي مثل هذا النوع من البيانات، ويتعلق الاختراق الجغرافي بمدى تحقيق الشمول المالي في المناطق الجغرافية ويُقاس بعدد ألآت الصرف الألي لكل ١٠٠٠ كم٢، وعدد البنوك التجارية لكل ١٠٠٠كم٢.(Altarawneh et al., 2020)

٢-توافر المنتجات والخدمات المالية: ويقصد بهذا البُعد مدى قدرة المؤسسات المالية في السوق على توفير الخدمات المالية للأفراد والشركات على نطاق واسع حتى يتمكنوا من اختيار المنتج أو الخدمة المالية التي يناسبهم وقدراتهم المالية، ومن أهم مؤشرات هذا البُعد نسبة البالغين الذين يملكون حساب في مؤسسات رسمية، مدى حيازة الأفراد ببطاقة مصرفية (مدين و/ أو دائن)، ونسبة البالغين الذين لديهم حساب على تليفوناتهم المحمولة(Jukan & Softic, 2016).

٣- **استخدام المنتجات والخدمات المالية**: فلا يُعبر الشمول المالي على مجرد امتلاك حساب بنكي بدون استخدام، ولكن لابد أن نأخذ في الاعتبار الأنشطة الفعلية التي تحدث داخل الحسابات، حتى يُمكن الحكم على مستوى الشمول المالي، فلابد إذا استخدام الخدمات المصرفية. لأنه من الضروري أيضًا استخدام الخدمات المصرفية بشكل مناسب(Kempson & Whyley, 1998)، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن هذا المؤشر: مدى وجود مدخرات في المؤسسات الرسمية، مدى إمكانية السحب من المؤسسات المالية الرسمية، عدد القروض التي تُقدمها المؤسسات المالية، مدى استخدام المدفوعات الرقمية (إجراء أو تلقى مدفوعات)، مدى استخدام الأفراد بوالص التأمين على الحياة، التأمين على غير الحياة. البيانات المستخدمة.(Nandru et al., 2016)

أما البُعد الذي يُمثل جانب الطلب عوائق الوصول إلى المنتجات المالية واستخدامها: ويتمثل هذا البُعد في وفقاً لهذا البعد يتم تحديد عدد الأفراد الذين تم استبعادهم من النظام المالي التقليدي.(Nandru & Rentala, 2019) ، فهناك ما يقرب من ١.٧ مليار شخص لا يزالون بدون حسابات مصرفية في جميع أنحاء العالم، ومن أهم المؤشرات التي تُستخدم للتعبير عن هذا البُعد في الأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية نتيجة (اقصاء ذاتي)، ويكون ذلك نتيجة التكلفة، والمسافة، وانعدام الثقة، ونقص الوثائق اللازمة، أو نقص الموارد المالية، وأخيراً عوائق تتعلق بالأسباب الثقافية والدينية (Ghebrial, 2019a) ، وتوفر قاعدة البيانات Global Findexللبنك الدولي.

والجدير بالذكر أن عدم تملك حساب تجاري نتيجة الأسباب السابق ذكرها في الجدول تؤدي إلى ما يسمى بالاستبعاد الطوعي للأفراد أي أنه لأسباب ترجع للشخص ذاته لأحد الأسباب الواردة بالجدول، وهذا يختلف عن الإبعاد الناتج عن أسباب ناتجة عن نواقص السوق، ففي هذه الحالة يُطلق على الإقصاء إقصاء غير طوعي. يمكن أن تؤدي هذه الحواجز إلى الاستبعاد الطوعي للأفراد(Avom et al., 2021)

٢- الشمول المالي في الدول محل الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

وفقاً للبيانات الواردة في جدول رقم (٤)، سنحاول فيما يلي التعرف على مستوى الشمول المالي في كل دولة من دول الدارسة (مصر، الهند، السعودية، الإمارات، قطر، الأردن، تونس، الجزائر)، وذلك اعتمادا على بيانات Global Findex 2021،

البعد الأول- الاختراق Penetration: ويضمن هذا البعد في مدى وصول الخدمة لكل فرد وكل مكان في أنحاء الدول، ويحتوي على بيانات تتعلق بالاختراق الجغرافي يتم التعبير عنه عدد ماكينات الصرف لكل ١٠٠٠كم^{٢}، وعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠كم^{٢}؛ (Efobi et al., 2014)كذلك البُعد الديمغرافي والذي يُعبر عنه بعدد ماكينات الصرف لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ، وعدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ. ويظهر الجدول (٤) تطور مؤشرات هذا البُعد من عام ٢٠٠٤-٢٠٢٠م، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي(www.imf.org, n.d.)، حيث يُلاحظ زيادة عدد ماكينات الصرف لكل ١٠٠٠كم ٢ في مصر من عام ٢٠٠٤ من ١.٠٩ إلى

١٤.٩٩ ماكينة صرف بزيادة تُعادل ١٤.٠٩ماكينة، بينما زادت عدد المكانيات في الهند من ٣.٦٥ ماكينة عام ٢٠٠٤ إلى ٧٣.٦٧ ماكينة عام ٢٠٢٠م بزيادة ٧٠.٦٧ ماكينة، أما في السعودية فقد بلغت عدد ماكينات الصرف عام ٢٠٠٤ حوالي ١.٩١ ماكينة إلى ٨.٥١ ماكينة عام ٢٠٢٠م بزيادة تُقدر بحوالي ٦.٦ ماكينة .... إلخ، وقد سجل قطر أكبر عدد للماكينات حيث بلغ عدد ماكينة صرف ١١٤.٩٩ ماكينة صرف عام ٢٠٢٠م، بينما سجلت الجزائر أقل دولة في عدد ماكينات الصرف حيث بلغ العدد عام ٢٠٢٠ حوالي ١.١٣ ماكينة صرف.

البعد الثاني- المنتجات والخدمات المالية: والتي تُستخدم للتعبير عن مدى قدرة البنوك على توفير الخدمات المالية للأفراد والشركات على نطاق واسع، ويُعبر عن ذلك بنسبة البالغين لحساب في مؤسسات رسمية، ومدى حيازة البالغين لبطاقة مصرفية سواء أكانت دائن أم مدين، وأخيراُ نسبة البالغين الذين لديهم حساب محمول(Al-Chahadah et al., 2020)، وبالنظر إلي الجدول رقم (٦)، نستعرض البيانات الخاصة بهذا البعد لعام ٢٠٢٠؛ أما عن المؤشر الأول والذي يتعلق بمن لديهم حساب؛ تفوقت الإمارات في نسبة ما يملكون حساب بنكي كنسبة لمن عندهم ١٥ سنة، فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٨٦%، تلتها في الترتيب الهند بفارق ٨% حيث بلغت هذه النسبة ٧٨%، وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة فقد بلغت نسبة من يملكون حساب بنكي حوالي ٧٤%، ثم الأردن، الجزائر، تونس، وأخيراً مصر حيث بلغت النسب على التوالي (٤٧%، ٤٤%، ٣٧%،٢٧%)، **وفيما يتعلق بمؤشر ملكية بطاقات الائتمان أو الخصم**؛ فقد تساوت كل من السعودية والإمارات في نفس النسبة حيث بلغت حوالي ٧٢%، تلتها الأردن بفارق ٣٩% فقد حققت الأردن حوالي ٣٣% ممن يملكون بطاقة ائتمان أو خصم، وتأتي الهند في المرتبة الثالثة مُحققه حوالي ٢٨%، تلتها في المرتبة الرابعة الجزائر فقد بلغت هذه النسبة تقريبا ٢٤%، ثم في المرتبة الخامسة حققت مصر حوالي٢٢% ممن تبلغ أعمارهم ١٥ سنة من البالغين، وفي المرتبة الأخيرة تأتي تونس فقد بلغت هذا النسبة حوالي ٢٠%، وعن المؤشر الثالث لذات البُعد والذي يتعلق يستخدمون بطاقة الائتمان أو الخصم: فعلى الرغم من تساوي السعودية والإمارات نفس المرتبة في المؤشر السابق إلا إنه تفوقت السعودية في مؤشر الاستخدام الفعلي للبطاقة الذي

وصل حوالي ٦٧%، بينما انخفضت النسبة في الإمارات ل٦١%، ثم الأردن والهند في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣%، تلتها تونس بنسبة ٧%، وأخيرا بنسبة ٦% ، وفي المرتبة الأخيرة الجزائر حيث بلغت نسبة ٤%، وفيما يتعلق بنسبة من لديهم حساب بالهاتف المحمول تقدمت كل من الأمارات، والأردن، والهند في مرتبة متقاربة نوعاً ما فقد كانت النسب كالتالي: ١٣%، ١١%، ١٠%، في حين جاءت نسبة من لديهم حساب على الهاتف المحمول نسب مُتدنية حيث بلغت في تونس ٤%، في حين كانت في مصر ٣%)، في حين لم تتوافر بيانات لكل من السعودية والجزائر.

البعد الثالث: استخدام منتجات وخدمات مالية: ويشمل هذا البند عدة من المؤشرات؛ وقد تم اختيار عدة مؤشرات؛ نسبة من لديهم مدخرات في المؤسسات المالية؛ الجدول رقم (٧) بلغت هذه النسبة في السعودية ٣٦%، تليها في الرتيب الجزائر ١٦%، تليها تونس ١٤%، ثم الهند ١٣%، ثم الإمارات ١٠%، وفي المرتبة الأخيرة كانت مصر والأردن بنسبة من لديهم مدخرات في المؤسسات المالية ٤%. المؤشر الثاني والمتمثل في المقترضين من المؤسسات المالية؛ وكالعادة احتلت السعودية ٣٢%، بينما جاءت الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢%، تلتهم الهند في معدل الاقتراض بحوالي ١٢%، وتساوت كل من تونس والأردن حيث بلغت نسبة الاقتراض في كل منهما من المؤسسات الدولية حوالي ١٠%، ثم مصر بنسبة ٧%، وأخيراً الجزائر بنسبة ٤%. ولم ترد بيانات بخصوص هذا المؤشر في قطر فقد كانت آخر بيانات عنها تتعلق بعام ٢٠١١، وبمقارنة نسبة الاقتراض بنسبة المدخرات بجد أنه هناك تزايد واضح لنسبة المقترضين عن المدخرين في كل من مصر [٧% اقتراض مقابل ٤% ادخار]، والأردن [١٠% اقتراض مقابل ٤% ادخار]، والامارات [٢٢% اقترض مقابل ١٠% ادخار]، في حين زادت نسبة الأفراد المدخرين عن المقترضين في كل من السعودية [٣٢% مقترضين مقابل ٣٦% مدخرين]، الهند [١٢% مقترضين مقابل ١٣% مدخرين]، تونس [١٠% مقترضين مقابل ١٤% مدخرين]، وأخيراُ الجزائر [٤% مقترضين مقابل ١٦% مدخرين]، وفيما يخص **المؤشر الثالث لهذا البعد عدد شركات التأمين**؛ جاءت الهند وفقاً لهذا المؤشر بلغت نسبة الشركات حوالي ٦٨%

متقدمة بذلك عن الإمارات والتي حققت ٦٢% ، في حين تساوت كل من السعودية ومصر في نفس المرتبة حيث بلغت النسبة حوال ٣٠%، وفي المراتب الأخيرة جاءت كل من الأردن، الجزائر، تونس فقد كانت النسب الموازية لكل منهم كالتالي ٢٤%، ٢٣%، ٢٢%.

رسم بياني (٢) البعد الثاني المنتجات والخدمات المالية

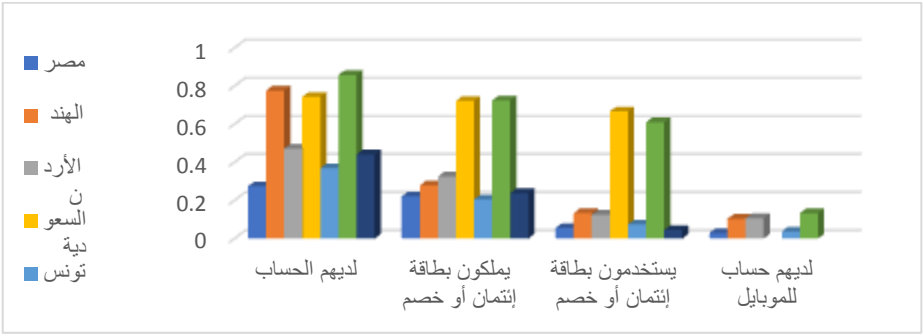

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً بيانات البنك الدولي World Bank, Global Findex ,2021

البعد الرابع: عوائق الوصول للخدمات والمنتجات الماليه: بالنظر للجدول رقم (٨) **<u>توضح الأسباب التي تعوق الوصول للخدمات المالية:</u>** بالنسبة لمصر نجد أن السبب الأكبر في إحجام الأفراد عن تملك حساب بنكي هو عدم وجود تمويل كافي حيث حقق أعلى نسبة ٦٧%، تلى ذلك ارتفاع تكلفة التمويل ١٦%، ووقد يؤدي سبب الإحجام بسبب امتلاك أحد أفراد العائلة حساب (٨%)، وكان بعد المسافة عائق بنسبة (٦%)، وكما كان عدم وجود وثائق عائقاً للاستفادة من الخدمات المالية بحوالي ٥%، كما ساهمت الأسباب الدينية بالمنع بحوالي ٥%، في حين بلغت عدم الثقة في القطاع المصرفي حوالي ٤%، وفيما يتعلق بالهند: كان المانع الرئيسي في فتح الحساب هو امتلاك أحد أفراد العائلة حساب مانعاً لفتح حسابات بنكية جديدة أهم الأسباب بنسبة تبلغ ١٢%، تلى ذلك ارتفاع التكلفة وبُعد المسافة بنسبة تصل ل ١٠%، وكان عدم وجود تمويل كان سببا لمنع ٩% من العينة في امتلاك حسابات جديدة، أما عدم الثقة

فقد منع حوالي ٨% ، أيضا لم يثق حوالي ٧% من العينة في المؤسسة البنكية، بينما كانت الأسباب الدينية سبباً لمنع ٣% من العينة، أيضاً كان عدم وجود تمويل كافي السبب الرئيسي في الأردن لعزوف حوالي ٥٣% من إجمالي العينة، بينما كان بُعد المسافة أقل الأسباب حوالي ٥%، أما عن السعودية والإمارات فقد كان تملك أحد أفراد الأسرة لحساب أحد الأسباب لعزوف باقي أفراد الأسرة عن فتح حساب فقد بلغت النسبة حوالي ١٨% في السعودية والإمارات ٧%، بينما كانت الأسباب الدينية أخر الأسباب لعدم فتح حسابات جديدة حيث بلغت هذه النسبة حوالي ١% في السعودية والإمارات ٢%، وأخيراً في الجزائر كان عدم وجود تمويل كافي أحد أهم لأسباب لعدم فتح حسابات جديدة في الجزائر، كذلك عدم وجود وثائق بنسبة ٢٣%، بينما كان بعد المسافة مسئولة عن بُعد حوالي ٦% من العينة المدروسة في الجزائر.

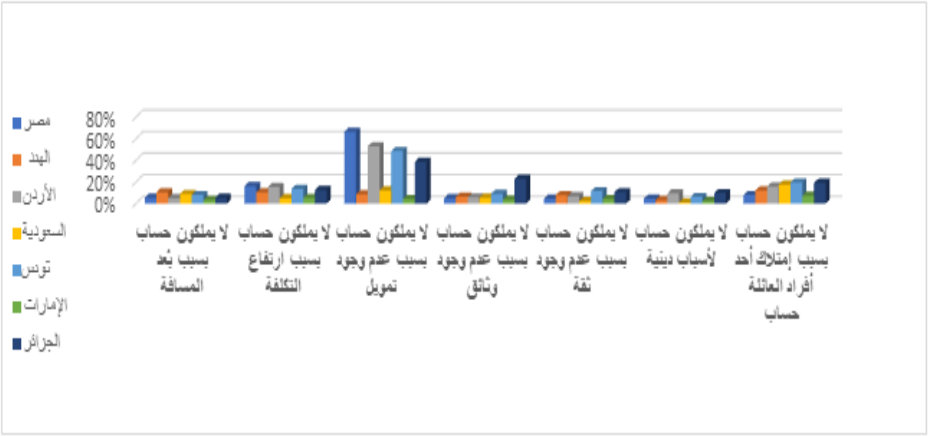

شكل رقم (١) المعوقات من جانب الطلب

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لبيانات البنك الدولي World Bank, Global Findex ,2021

نخلص مما سبق أولا تدني قيم مؤشرات الشمول المالي في مصر على كافة الأبعاد، في حين تفوقت السعودية والإمارات في تحقيق مستويات متقدمة

٣-قياس أثر الشمول المالي:

اعتمدت الدراسة على أسلوب البانل داتا أو السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data، لما لها من مزايا مهمه خاصة لأنه يُعطي بعض معلومات لها بُعد زمني في السلسلة الزمنية، بالإضافة إلى البيانات المقطعية في الوحدات المختلفة، وعادة ما يتم اللجوء إلى هذا النوع من البيانات عند تشابه الأثار الفردية بين دول الدراسة، وعلى ذلك تتيح البيانات المقطعية بُعداً مُضاعفاً للمعلومات غير تلك التي تُضيفه بيانات السلسلة الزمنية، فضلا عن التخفيف من حدة مشكلة التعدد الخطي، مع إمكانية الاستفادة مع درجات الحرية فقد تضمنت دول الدراسة مجموعة من الدول تتشابه في انتمائها لمستويات الدخل مثل الجزائر، تونس، مصر ، الهند. أو الديانة مثل السعودية وقطر والإمارات.

٣-١: **نموذج الانحدار التجميعي** Pooled Regression Model (PRM)

عادة ما يتم تقدير ثلاث نماذج أساسية، وهما نموذج الانحدار التجميعي *Pooled Regression Model (PRM)*، فهذا النموذج من أبسط نماذج البانل داتا، حيث يُعامل معاملة السلاسل الزمنية، فهو يُهمل تأثيرات الزمن: والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^{k} \beta' xit + \varepsilon it \qquad J=1.2.3\ldots\ldots\ldots n. \quad t= 1,2,3,\ldots N$$

حيث: $\text{var}(\varepsilon it) = \sigma, E(\varepsilon it) = 0$، تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية من خلال تقدير معلمات هذا النموذج في المعادلة السابق ذكرها لعينة (N*T). حيث تعبر I= ١، ٢ ، .....N، تعبر عن الوحدات المفردة.T= ١. ٢، ..... تُعبر عن الفترات الزمن، Yit: مُتجه عمودي يُمثل المتغير التابع، Xit: مصفوفة المتغيرات المستقلة من الرتبة (NT*K) ، $\beta(k \times 1)$ متجه عمودي خاص بالمعلمات تقديرها، εit: تُعبر عن الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t. (Bengana, 2019)

٣-٢: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM) : يختلف هذا النموذج عن نموذج التجميعات في أنه يأخذ في الاعتبار تغير الميل والمقطع للمحور الصادي من وحدة لأخرى لمشاهدات المقطع العرضي، في إطار العينة المدروسة، ويفترض أن المعلمات تتغير بشكل ثابت، كما إن هذا النموذج يُمثل البُعد الفردي

والزمني، وهذه الميزة الأساسية لنماذج البانل داتا، ومن ثم يُمكننا تقدير النموذج بمقارنة المتغيرات مع الزمن، فالهدف الأساسي من هذا النموذج يتم معرفة سلوك كل مجموعة من مجموعات الدراسة على حدة، حيث تتفاوت $\beta 0$ من مجموعة لأخرى بينما تظل βi ثابتة لكل مجموعة من مجموعات الدراسة، حيث من المفترض أن نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين مجموعات الدراسة ويكون النموذج المُقدر كالتالي:

$$Y_{it} = \beta 0(1) + \sum_{j=1}^{k} \beta' xit + \varepsilon it \quad J= 1,2,2, 3,….n \quad t= 1,2,3,…..N.$$

حيث يتم السماح ب Bo بالتغير عبر مجموعات الدراسة وعادة ما تُستخدم متغيرات وهمية بقدر $N\text{-}1$، لكي تتجنب التعدد الخطي التام، لذا يُطلق على هذا النموذج " نموذج التغيرات المربعات الصغرة للمتغيرات الوهمية، خاصة بعد إضافة المُتغيرات الوهمية D،

$$Y_{it} = \sum_{p=2}^{N} \alpha d\ Dd + \sum_{j=1}^{k} \beta' xit + \varepsilon it \quad J= 1,2,2, 3,…….n \quad t= 1,2,3,…..N.$$

٣-٣ نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM): فهذا النموذج عن النموذج السابق، حيث يكون هناك على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزمني، وعادة ما يُطلق على هذا النموذج " نموذج الخطأ المركب μ، ويتم تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى المُعممة (GLS)، أو باستخدام طريقة تربط بين التقدير " Between" أي بين المجموعات، والتقدير "Within"، داخل المجموعات، حيث تأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + \beta 0(1) + \sum_{j=1}^{k} \beta' xit + \varepsilon it \quad J= 1,2,2, 3,.n \quad t= 1,2,3,…..N.$$

ولتقدير أسلوب السلاسل المقطعية قمنا بقياس ثلاث نماذج؛ نموذج Pooled Data، ونموذج Fixed Effects، والذي يستخدم عندما يتم التحكم في المتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى ولكنها ثابتة عبر الزمن، ,وهذا يُعرف باسم Between Effects، تختلف تلك المتغيرات عبر الزمن ولكنها تتسم بإثبات بين الدول والذي يُعرف باسم Within Effects ، ويستم هذا النموذج بأنه يُعطي نتائج تتسم بالاتساق

ولكنها لا تتسم بالكفاءة، وأخيراً نموذج Random Effects، والذي يُستخدم عندما يتم التحكم في كل المتغيرات باستاختبار هوسمان Husman Test.(Gujarathi, 2022)

٣-٤ اختبار هوسمان Husman Test: يُستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج Fixed Effects ونموذج Random Effects، الفرض العدمي: أن المعاملات المقدرة للنموذج الاثار العشوائية لا تختلف عن معاملات نموذج الاثار الثابتة، الفرض البديل ان أن المعاملات المقدرة للنموذج الاثار العشوائية تختلف عن معاملات نموذج الاثار الثابتة، فإذا كانت قيمة Chi-2 = 0.000 < 0.05 فإنه يتم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل والقائل باختلاف المعاملات المقدرة للنموذجين ومن ثم يتم الاعتماد على المعاملات المقدرة لنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت قيمة Chi > 0.05، فإنه يتم قبول الفرض العدمي، والقائل بعدم اختلاف المعاملات المقدرة للنموذجين، وبالتالي يتم استخدام نتائج نموذج الآثار العشوائية Random Effects(Gujarathi, 2022)،

متغيرات النموذج: GDPEC: متوسط نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الدولار) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في ATMs: عدد ماكينات الصرف الألي لكل ١٠٠ ألف كشخص بالغ، DAC: عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية لكل ألف فرد بالغ، CBB: عدد فروع البنك التجاري، ODC: الودائع خارج البنوك التجارية (كنسبة من الناتج الإجمالي) ، OLC: القروض خارج البنوك التجارية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ، NIC: عدد شركات التأمين، نتائج التقدير: وباستخدام برنامج E-views جاءت نتائج التقدير كما في الجدول التالي

جدول رقم (١) نتائج تقدير نماذج البانل داتا (Pooled, Fixed, Random)

	س	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Pooled regressi	DAC_?	2.871680	5.547237	0.517678	0.6056
	CBB_?	-49.22238	289.7203	-0.169896	0.8654
	ATMS_?	788.5544	78.96158	9.986558	0.0000
	OLC_?	189.5893	50.90642	3.724270	0.0003
	NIC_?	-537.2226	115.2128	-4.662874	0.0000
Fixed Effects	C	3.838925	0.054854	69.98448	0.0000
	ATMS_?	0.003872	0.001091	3.548971	0.0006
	NIC_?	0.008616	0.001239	6.952255	0.0000
	CBB_?	-0.012603	0.003935	-3.202475	0.0017
	DAC_?	-4.58E-05	4.97E-05	-0.922052	0.3583
	OLC_?	-0.002354	0.000420	-5.601822	0.0000
Random Effec	C	3.820170	0.072649	52.58364	0.0000
	ATMS_?	0.005955	0.001032	5.773043	0.0000
	NIC_?	0.006264	0.001190	5.261471	0.0000
	CBB_?	-0.007696	0.003654	-2.105966	0.0372
	DAC_?	-0.000106	4.77E-05	-2.216948	0.0284
	OLC_?	-0.001831	0.000402	-4.552522	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views.

جدول رقم (٢) نتيجة اختلاف الحد الثابت والعشوائي بين المجموعات محل الدراسة

Fixed Effects (Cross)		Random Effects (Cross)	
01--C	-23496.20	01--C	-16284.68
02--C	-22959.49	02--C	-16915.25
03--C	-1199.379	03--C	8014.548
04--C	19027.87	04--C	16875.39
05--C	57053.58	05--C	35971.48
06--C	-19622.39	06--C	-12602.70
07--C	-5460.439	07--C	-8939.647
08--C	-3893.807	08--C	-6119.139
R-squared	0.962807	R-squared	0.140044
Adjusted R-squared	0.959119	Adjusted R-squared	0.106452
F-statistic	261.0271	F-statistic	4.168954
Prob(F-statistic)	0.000000	Prob(F-statistic)	0.001528
Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	156.204369	5	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لمخرجات برنامج E-views

Squire (MOLS)، ولكي يتم تطبيق هذا النموذج لابد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات Co-integration، وحتى يتم التحقق من وجود ذلك التكامل لابد من وجود استقرار في السلاسل الزمنية المستخدمة، وللتحقق من ذلك تم إجراء ثلاث اختبارات Levin, Lin & Chu t*، وADF - Fisher Chi-square، PP - Fisher Chi-square، وقد تبين أن المتغيرات جميعها مستقرة عند المستوى الأول، لذا يُمكن التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (Baltagi et al., 2010).

-إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات Co-integration Test

وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقد تم إجراء اختبار بيدروني للبواقي Pedroni Residual Cointegration Test، وقد تم إجراء الاختبار في ظل ثلاث حالات: في ظل عدم وجود حد ثابت أو اتجاه، في ظل وجود حد ثابت ولكن لا يوجد اتجاه، في ظل وجود حد ثابت واتجاه في إطار ست اختبارات وكانت أغلبها معنوية ومن ثم فإنه لا يمكن قبول الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، وبالتالي هناك تكامل مشترك بين المتغيرات Co-integration (Gujarathi, 2022)، وقد تم اختبار في ثلاث حالات، حالة عدم وجود حد ثابت أو اتجاه، وحالة وجود حد ثابت ولكن لا يوجد اتجاه، وحالة وجود حد ثابت واتجاه. وكانت نتيجة الاختبارات في الأغلبية معنوية حيث كان الحكم وفقاً لستة اختبارات من إجمالي إحدى عشر اختباراً، وعليه يُمكن الحكم بوجود تكامل مشترك بين المُتغيرات أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وللتعرف على أي من المتغيرات ذات تأثير طويل الأجل على معدل نمو متوسط الدخل الفردي، والجدول رقم (٨) يوضح نتائج تقدير الاختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك.

٣-٦تقدير نموذج المربعات الصغرى المُعدل Fully Modified Ordinary Least Square (FM-SLO)s

صمم فيليبس وهانسن (١٩٩٥) (Phillips, 1995)طريقة المربعات الصغرى المُعدلة بالكامل (FM_OLS)، للحصول على تقديرات مثالية لانحدارات التكامل المشترك، حيث

يتم تعديل طريقة المربعات الصغرى تجنباً لتأثير الارتباط التسلسلي للأخطاء الناتج عن وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، وتتمثل المعادلة المُقدرة كالتالي

LGDPEC = C(1)*ATMS + C(2)*CBB + C(3)*DAC + C(4)*OLC + C(5)*NIC + [CX=DETERM]

Substituted Coefficients:

==========

LGDPEC = 0.405625977428*ATMS - 0.0530131456421*CBB + 7.85835743589e-05*DAC - 0.00714000194747*OLC + 0.00433517373823*NIC + [CX=DETERM]

جدول رقم (٣) نتائج تقدير نموذج FM-OLS

Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 08/07/22 Time: 22:22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATMS	0.405626	0.055243	7.342604	0.0000
CBB	-0.053013	0.009445	-5.612652	0.0000
DAC	7.86E-05	8.88E-05	0.885335	0.3779
OLC	-0.007140	0.000922	-7.745445	0.0000
NIC	0.004335	0.003398	1.275811	0.2047
R-squared	0.992448	Mean dependent var		8.971721
Adjusted R-squared	0.991638	S.D. dependent var		1.330878
S.E. of regression	0.121697	Sum squared resid		1.658742
Long-run variance	0.020900			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج E-views

من الجدول السابق نلاحظ أن إشارة عدد ماكينات الصرف الآلي موجبه (٠.٤٠٥)، ومعنوية عند درجة ثقة ٥%، بينما كانت إشارة CBBسالبة (0.053- ومعنوية أيضاُ حيث القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٠) أقل من ٠.٠٥%، كذلك إشارة DAC موجبة ولكنها غير معنوية، كذلك ظهرت إشارة القروض OLC سالبة في علاقتها بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذه العلاقة ذات دلالة معنوية (0.00) أقل من 0.05،

أخيراً؛ كان تأثير عدد شركات التأمين تأثيرا معنوياً بالرغم من إنه غير ذات دلاله معنوية، ومن دلالة هذا النموذج أن معامل الارتباط(R-squared= 0.99).

الخاتمة والتوصيات

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر محددات الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار، وذلك باستخدام البيانات المقطعية Panel- Data ، حيث شملت الدراسة بيانات ثماني دول ؛ مصر، والجزائر، والسعودية، والامارات، ,الأردن، الهند، قطر، وتونس خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، اعتمادا على بيانات البنك الدولي للشمول المالي World Bank Global Findex، ويرجع استخدام البيانات المقطعية Panel Data بدلا من السلاسل الزمنية لأنها توفر المزيد من المعلومات عن الدول محل الدراسة كما إنها تتجنب المزيد من المشكلات التي تنتج عن الانحدار الخطي العادية مثل الارتباط الذاتي للأخطاء، ويُساعد هذا النوع من البيانات في الوقوف على موقف من الشمول المالي في مصر مقارنة بالدول محل الدراسة، وقد تبين من الدراسة ان مصر حققت مكانه مدنية حيث احتلت المرتبة قبل الأخيرة في معظم المؤشرات، وهذا يتوافق مع فرضية الدراسة وهي أن مستوى الشمول المالي متواضع إلى حد ما بالمقارنة بدول الدراسة، وبالنسبة للفرضية الخاصة بتأثير الشمول المالي على رفع مستوى معيشة الأفراد المتمثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهرت الدراسة وجود تأثير موجب لكل من عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد شركات التأمين، بينما كان هناك تأثير سلبي لكل من عدد فروع البنوك التجارية، والقروض التي تُسدد خارج البنوك التجارية، و عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية، وهذا يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة وهو وجود تأثير موجب للشمول المالي على متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكما أظهرت الدراسة التأثير طويل الأجل لكل من لعدد ماكينات الصراف الآلي، وحجم الودائع في البنوك التجارية ووجود تأثير سلبي للقروض التي تتم خارج البنوك التجارية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام نموذج FM-OLSk، وتوصى الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الأبحاث التي تتعرف على سبب تواضع مستوى الشمول المالي في مصر على الرغم من الجهود المبذولة في الوقت الحالي، والعمل على اقتراح سياسات وخطط تُساعد صانعي السياسة في رفع مستوى الشمول المالي ونشر الوعي المالي لدي الأفراد.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١-أبو العز، نهله، ٢٠٢١، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، (العدد (١٠) أبريل ٢٠٢١) ، ١-٣١

٢-الشاعر، & محمد السيد. (٢٠٢١). التجربة المصرية نحو التحول إلى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات (٢٠٢١)، ١-٢٢.

٣-بسمينة، قاسي & توفيق. خالد (٢٠٢٢). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المهل الاقتصادي، المجلد:٠٥، العدد:٠١، ماي ٢٠٢٢م، ص ٥٩٧-٦٠٨، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر. -

٤-بلحرش، مسعد، & خالد. (٢٠٢٢). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول–التجربة الكينية نموذجا. *مجلة البشائر الاقتصادية*، *٨*(١)، ١٣٧-١٤٩.

٥-شنبي، صورية، بن لخضر & ,السعيد. (٢٠١٩). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر- مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٣/ العدد ٠٢ (٢٠١٨) تاريخ النشر ٢٠١٨/١٢/٢٣م. ص ١٠٤-١٢٩.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1-Al-Chahadah, A. R., Qasim, A., & El Refae, G. A. (2020). Financial Inclusion Indicators and their Effect on Corporate Profitability. AAU Journal of Business and Law.١ مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، ٤(٢)،

2 -Alliance for Financial Inclusion. (2013). Measuring financial inclusion core set of financial inclusion indicators. Alliance for Financial Inclusion.

3 -Altarawneh, Y., Al-Nuaimi, M., & Al-Nimri, A. (2020). The determinants of financial inclusion in Latin America and Europe (Brazil and Romania case). Systematic Reviews in Pharmacy, 11(12), 192-196.

5-Anand, S., & Chhikara, K. S. (2013). A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth. Management and Labour Studies, 38(1-2), 103-133 .

6-Avom, D., Bangaké, C., & Ndoya, H. (2021). Measuring financial inclusion in African countries. Economics Bulletin, 41(3), 867-881.

7-Baltagi, B. H., Jung, B. C., & Song, S. H. (2010). Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects panel data model. Journal of Econometrics, 154(2), 122-124.

8-Bhanot, D., Bapat, V., & Bera, S. (2012). Studying financial inclusion in north- east India. International Journal of Bank Marketing.

9-Chattopadhyay, S. K. (2011). Financial inclusion in India: A case-study of West Bengal ..

10-Chaturvedi, S. (2016). International and national perspectives of financial inclusion: A review of select studies

11-Efobi, U., Beecroft, I., & Osabuohien, E. (2014). Access to and use of bank services in Nigeria: Micro-econometric evidence. Review of development finance, 4(2), 104-114.

12-Gharial, F. (2019). Financial inclusion in Egypt: challenges and opportunities (Doctoral dissertation, American University in Cairo).

13-Gujarathi, D. M. (2022). Gujarati: Basic Econometrics. McGraw-hill

14-Hussein, H. The Impact of Financial Technology on Financial Inclusion: The Case of Egypt, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925/ Volume 11, Issue 6 Ser. II (Nov.-Dec. 2020), PP 35-51, www.iosrgournal.org

15-Jukan, M. K., & Softic, A. (2016). Comparative analysis of financial inclusion in developing regions around the world. Economic Review: Journal of Economics and Business, 14(2), 56-65.

16-Kanther, P., & Nagabhushan, S. (2012). Workshop on Measuring Financial Inclusion from the Demand Side.

16-Kempson, H. E., & Whyley, C. M. (1998). Access to current accounts.

17-Phillips, P. C. (1995). Fully modified least squares and vector autoregression. Econometrica: Journal of the Econometric Society, 1023-1078.

18-Nandru, P., Byram, A., & Rentala, S. (2016). Determinants of financial inclusion: Evidence from account ownership and use of banking services. International Journal of Entrepreneurship and Development Studies, 4(2), 141-155.

19--Nandru, P., & Rentala, S. (2019). Demand-side analysis of measuring financial inclusion: Impact on socio-economic status of primitive tribal groups (PTGs) in India. International Journal of Development Issues.

20-https://data.imf.org/regular.aspx?key=61063966.

21-https://www.worldbank.org

جدول رقم (٤) يوضح البعد الأول – الجانب الديمغرافي

	عدد ماكينات الصرف لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ							
	مصر	**الهند**	**السعودية**	**الإمارات**	**قطر**	**لجزائر**	**الأردن**	**تونس**
2004	2.65		4,758.43	18.29	50.99	1.27		8.31
2005	3.34	2.29	5,202.52	42.06	53.87	1.50		9.68
2006	4.44	2.73	6,692.72	38.21	51.73	2.39		11.05
2007	5.42	3.37	8,052.48	39.32	49.61	3.72	20.71	14.11
2008	6.48	4.27	9,206.67	40.36	44.01	4.20	22.67	15.72
2009	7.69	5.29	10,007.6	52.65	45.96	5.33	23.42	17.51
2010	8.64	7.24	10,663.3	50.61	49.04	5.92	24.65	20.36
2011	9.22	8.82	11,267.1	53.86	48.49	6.10	24.92	21.12
2012	10.32	10.95	11,931.2	56.86	55.60	6.21	24.84	22.26
2013	10.94	12.82	12,788.9	58.78	57.07	6.51	24.90	23.14
2014	12.06	17.73	14,020.3	61.12	56.38	7.61	25.13	24.5
2015	13.70	19.64	15,241.5	64.38	57.86	8.35	24.12	26.4
2016	15.69	21.17	15,477.2	65.42	58.53	8.57	26.71	27.76
2017	17.71	22.00	15,491.9	65.37	56.95	9.13	27.50	29.99
2018	18.72	21.65	15,403.8	64.48	55.55	9.54	29.41	30.72
2019	20.07	20.95	15,177	60.91	54.84	9.64	26.13	32.21
2020	22.06	21.50	14,336	52.49	53.66	8.90	30.56	33.85

جدول رقم (٥) يوضح البعد الأول – الجانب الجغرافي

	عدد ماكينات الصرف لكل ١٠٠٠كم ٢							
السنة	مصر	الهند	السعودية	الإمارات	قطر	الجزائر	الأردن	تونس
2004	1.29	3.65	1.91	8.46	25.75	0.12		3.96
2005	1.68	5.93	2.13	22.19	31.44	0.15		4.69
2006	2.28	7.24	2.83	23.80	37.21	0.24		5.45
2007	2.85	9.11	3.51	28.96	43.76	0.38	9.11	7.08
2008	3.48	11.80	4.14	34.54	46.60	0.44	10.48	8.02
2009	4.22	14.90	4.63	50.68	56.68	0.57	11.34	9.07
2010	4.84	20.80	5.06	52.91	68.30	0.65	12.60	10.68
2011	5.28	25.81	5.47	58.74	73.90	0.68	13.48	11.21
2012	6.03	32.67	5.91	63.25	91.39	0.70	14.24	11.91
2013	6.52	38.96	6.46	65.67	99.74	0.75	15.09	12.48
2014	7.32	54.90	7.22	68.25	103.5	0.89	16.04	13.32
2015	8.48	61.93	8.01	72.08	110.7	0.99	16.12	14.48
2016	9.88	67.96	8.32	73.82	115.8	1.03	18.55	15.35
2017	1.36	71.83	8.53	74.66	115.6	1.12	19.73	16.75
2018	2.26	71.86	8.69	74.67	115.1	1.18	21.71	17.34
2019	3.39	70.66	8.78	71.47	115.6	1.21	19.76	18.37
2020	4.99	73.67	8.51	62.26	115	1.13	23.59	19.50

جدول رقم (٦) البّعد الثاني المنتجات والخدمات المالية

		لديهم حساب في الهاتف	يستخدمون بطاقة ائتمان أو خصم	يملكون بطاقة ائتمان أو خصم	لديهم الحساب
البّعد الثاني	**مصر**	3%	6%	22%	27%
	الهند	10%	13%	28%	78%
	الأردن	11%	13%	33%	47%
	السعودية	Na,	67%	72%	74%
	تونس	4%	7%	20%	37%
	الإمارات	13%	61%	72%	86%
	الجزائر	Na	4%	24%	44%

جدول رقم (٧) البُعد الثالث استخدام منتجات وخدمات مالية

		عدد شركات التأمينات	**يقترضون من مؤسسات مالية**	**لديهم مدخرات في المؤسسات المالية**
البّعد الثالث	**مصر**	30%	7%	4%
	الهند	68%	12%	13%
	الأردن	24%	10%	4%
	السعودية	30%	32%	36%
	تونس	22%	10%	14%
	الإمارات	62%	22%	10%
	الجزائر	23%	4%	16%

جدول رقم (٨) يوضح البعد الرابع المعوقات في جانب الطلب

		لا يملكون حساب بسبب امتلاك أ أفراد العائلة حس	لا يملكون حس لأسباب دينية	لا يملكون حس بسبب عدم و ثقة	لا يملكون حسا بسبب عدم وج وثائق	لا يملكون حساب بسبب عدم وجود تمويل	لا يملكون حسا بسبب ارتفاع ا	لا يملكون حساب بسبب بُعد المساف
البعد الرابع الامتناع عن استخدام المنتجات والخدمات المال	مص	8%	5%	4%	5%	67%	16%	6%
	الهنـ	12%	3%	8%	7%	9%	10%	10%
	الأر	16%	9%	7%	6%	53%	16%	5%
	الس	18%	1%	2%	5%	12%	5%	9%
	تونـ	20%	6%	12%	9%	49%	14%	8%
	الإم	7%	2%	4%	4%	4%	5%	3%
	الجـ	19%	10%	11%	23%	39%	13%	6%

جدول رقم (٩) نتائج اختبار التكامل المشترك

Padroni Residual Cointegration Test Trend assumption: No deterministic trend				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (Within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statisti	Prob.
Panel v-Statistic	-0.289331	0.6138	-1.778887	0.9624
Panel rho-Statistic	1.546632	0.9390	2.012191	0.9779
Panel PP-Statistic	-3.484083	0.0002	-4.979238	0.0000
Panel ADF-Statistic	-3.529046	0.0002	-3.562774	0.0002
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (Between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.892800	0.9981		
Group PP-Statistic	-8.377499	0.0000		
Group ADF-Statistic	-5.038784	0.0000		

Trend assumption: No deterministic intercept or trend				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (Within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-3.322592	0.9996	-3.414404	0.9997
Panel rho-Statistic	1.176368	0.8803	0.415267	0.6610
Panel PP-Statistic	-1.979036	0.0239	-3.288278	0.0005
Panel ADF-Statistic	-4.456578	0.0000	-4.557371	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.691234	0.9964		
Group PP-Statistic	-3.459702	0.0003		
Group ADF-Statistic	-4.880019	0.0000		

جدول (١٠) اختبار جذر الوحدة ADF Test

Panel unit root test: Summary				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sect	Obs
D(LGDPEC)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.99413	0.0000	8	115
ADF - Fisher Chi-square	78.4426	0.0000	8	115
PP - Fisher Chi-square	82.5056	0.0000	8	120
D(ATMS)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.38379	0.0000	8	112
ADF - Fisher Chi-square	63.9541	0.0000	8	112
PP - Fisher Chi-square	74.4586	0.0000	8	119
D(CBB)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.68220	0.0000	8	118
ADF - Fisher Chi-square	61.1716	0.0000	8	118
PP - Fisher Chi-square	61.7691	0.0000	8	120

D(NIC)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.93354	0.0000	7	99
ADF - Fisher Chi-square	90.3277	0.0000	7	99
PP - Fisher Chi-square	77.1766	0.0000	7	104
D(OLC)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.93582	0.0000	8	120
ADF - Fisher Chi-square	56.8015	0.0000	8	120
PP - Fisher Chi-square	54.7987	0.0000	8	120
D(DAC)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.12512	0.0168	8	112
ADF - Fisher Chi-square	59.0167	0.0000	8	112
PP - Fisher Chi-square	76.4429	0.0000	8	119